



*Liberté • Égalité • Fraternité*

**RÉPUBLIQUE FRANÇAISE**

## التقييم الوطني

الهجوم الكيميائي في 7 نيسان/أبريل 2018 (دوما، الغوطة الشرقية، سورية)

البرنامج الكيميائي السوري الخفي

تتألف هذه الوثيقة من تحليلات تقنية أُجريت على معلومات من مصادر مفتوحة ومن استخبارات رُفعت عنها السرية صادرة عن مصادر خاصة فرنسية.

## أولاً - نُقِّدَت عدّة هجمات كيميائية فتاكة في مدينة دوما عصر يوم السبت في 7 نيسان/أبريل 2018 وإننا على ثقة كبيرة بأن النظام السوري شنّ هذه الهجمات.

في ظل استئناف الهجمات العسكرية التي يشنّها النظام السوري والضربات الجوية المكثّفة على مدينة دوما في الغوطة الشرقية، أبلغ المجتمع المدني ووسائل إعلام محلية ودولية تلقائياً عن وقوع هجمتين جديدتين استُخدمت فيهما مواد سامة اعتباراً من عصر يوم السبت في 7 نيسان/أبريل. وكشفت علناً المنظمات الطبية غير الحكومية الناشطة في الغوطة وذات المصداقية المعهودة (الجمعية الطبية السورية الأمريكية واتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية) عن ضربات استهدفت المرافق الطبية الميدانية على وجه الخصوص يومي 6 و7 نيسان/أبريل.

ولوحظ توافد عدد كبير (زهاء مائة مصاب) من المصابين الذين ظهرت عليهم عوارض التعرض لعامل كيميائي، إلى مراكز العناية الطبية في الغوطة الشرقية، ووُثِّقت هذه الحالات مساء اليوم عينه. وقد قُتل 40 شخصاً على الأقل بحسب مصادر عدّة، نتيجة تعرضهم لمواد كيميائية.

وتعدّ المعلومات التي استقتها فرنسا وحلفاؤها أدلة كافية تُثبت تورّط النظام السوري في الهجمات الكيميائية التي وقعت في 7 نيسان/أبريل.

### 1. وقوع عدّة هجمات كيميائية في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018

أجرت الأجهزة الأمنية الفرنسية تحليلاً للشهادات التي أدلي بها وللصور والتسجيلات المصوّرة التي نُشرت عفويّاً على مواقع إلكترونية متخصصة وفي الصحافة وعلى شبكات التواصل الاجتماعي في الساعات والأيام التي تلت وقوع الهجوم. وتمكّنت الأجهزة الأمنية الفرنسية أيضاً من إجراء التحاليل على شهادات حصلت عليها بنفسها. وتبيّن نتيجة استعراض الصور والتسجيلات المصوّرة التي تُظهر الضحايا والتي نُشرت على الإنترنت أن غالبيتها صور وتسجيلات حديثة وغير مفبركة. وإن التداول العفوي لهذه الصور على شبكات التواصل الاجتماعي يُثبت أنه لم يجرِ التلاعب بالصور والتسجيلات المصوّرة. وأخيراً فإن بعض الجهات التي نشرت هذه المعلومات مشهود لها بمصداقيتها المعهودة.

وأجرى الخبراء الفرنسيون تحليلاً على العوارض الظاهرة في الصور والتسجيلات المصوّرة المنتشرة التي التُقِّطت إما في مبانٍ مغلقة حيث يظهر وجود زهاء خمس عشرة ضحية وإما في المستشفيات المحلية التي استقبلت المصابين. ويمكن وصف هذه العوارض على النحو الآتي (انظر الصور في الملحق):

- حالات اختناق أو انعدام تنفس أو صعوبة في التنفس،
- إشارات تدل على انبعاث روائح الكلور ووجود دخان أخضر في الأماكن المتضررة،
- سيلان لعاب مفرط وإفرازات مفرطة (ولا سيما من الفم أو الأنف)،
- ازرقاق،
- حروق جلدية وفي قرنية العين.

ولم يظهر في الصور والتسجيلات المصوّرة أي حالة وفاة ناتجة عن صدمات جسدية، فجميع هذه العوارض تنتج عن هجمات بالأسلحة الكيميائية وخاصةً بالغازات الخانقة أو الغازات الفوسفورية المؤثرة في الأعصاب أو حمض الهيدروسيانيك. وعلاوة على ذلك، تُظهر التسجيلات المصوّرة استخدام الطاقم الطبي لموسعات القصبات، الأمر الذي يعزز فرضية التسمم بالغازات الخانقة.

## 2. وبالنظر إلى العمليات العسكرية التي نُفذت في الغوطة الشرقية حوالى 7 نيسان/أبريل، إننا على ثقة كبيرة بأن النظام السوري مسؤول عن هذه الهجمات.

تشير معلومات موثوقة إلى أن مسؤولين عسكريين سوريين نسقوا هجمات على دوما في 7 نيسان/أبريل 2018 يبدو أنها هجمات بأسلحة كيميائية تحتوي على غاز الكلور.

وقد وقع هجوم 7 نيسان/أبريل 2018 في سياق هجمات عسكرية شاملة شنها النظام في منطقة الغوطة الشرقية منذ شباط/فبراير 2018 ومكنت نظام دمشق أخيراً من السيطرة الكاملة على المدن المحيطة بالغوطة الشرقية.

ويجدر التنكير بأن الأجهزة العسكرية الروسية الناشطة في سورية تسمح للنظام بالتمتع بتفوق جوي لا لبس فيه، يمنحه الحرية الكاملة في أعماله العسكرية الضرورية لهجماته العشوائية في المناطق الحضرية.

وتقوم الخطة التي اتبعتها القوات الموالية للنظام على تفريق المجموعات المختلفة (حركة أحرار الشام، وفيلق الرحمن، وجيش الإسلام) بغية تركيز جهودها والتوصل إلى اتفاقات استسلام قائمة على التفاوض. وباشرت المجموعات المسلحة الثلاث الرئيسية في إجراء مفاوضات موازية مع النظام وروسيا. وأبرمت مجموعتا حركة أحرار الشام وفيلق الرحمن اتفاقات مماثلة أتاحت لهما إجلاء زهاء 15 ألف مقاتل مع عائلاتهم. وفي هذه المرحلة الأولى، قامت استراتيجية النظام السوري السياسية والعسكرية على شن هجمات عسكرية عشوائية على السكان المحليين واستخدام ممكن لغاز الكلور، تتخللها فترات وقف العمليات لإجراء المفاوضات.

ولم تفض المفاوضات مع جيش الإسلام التي بدأت في شهر آذار/مارس إلى نتائج حاسمة. وفي 4 نيسان/أبريل، وافق بعض أفراد جيش الإسلام (ربع أفراد الجيش تقريباً) على اتفاق الاستسلام الذي أتاح نقل المقاتلين وعائلاتهم إلى محافظة إدلب (زهاء 400 ألف مقاتل مع عائلاتهم)، في حين رفضت مجموعة أخرى من جيش الإسلام يتراوح عدد أفرادها بين 4500 و5500 مقاتل متمركزين في دوما خاصة القبول بشروط المفاوضات. ومذآك أي اعتباراً من 6 نيسان/أبريل، استأنف النظام السوري بدعم من القوات الروسية عمليات القصف المكثفة على المنطقة منهيًا فترة وقف العمليات البرية والجوية التي بدأت منذ الشروع بالمفاوضات في منتصف شهر آذار/مارس. وفي هذا السياق بالذات، شنت الهجمات الكيميائية التي يجري تحليلها في هذه الوثيقة.

وفي هذا السياق، يكون استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية منطقياً، انطلاقاً من وجهتي نظر عسكرية واستراتيجية:

- من المنظور التكتيكي، يتيح استخدام هذه الذخائر إخراج المقاتلين الأعداء المختبئين في المنازل بغية شن المعارك الميدانية في ظل ظروف تناسب النظام على نحو أفضل، ويسهم استخدام هذه الذخائر في تسريع وتيرة السيطرة على المناطق وفي مضاعفة التأثيرات التي ترمي إلى إسقاط آخر معقل من معاقل المجموعات المسلحة في أقرب وقت،
- أما من المنظور الاستراتيجي، فيهدف استخدام الأسلحة الكيميائية ولا سيّما غاز الكلور، الموثق في الغوطة الشرقية منذ مطلع عام 2018، إلى الانتقام من السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون المناهضون للنظام، وترويعهم وترهيبهم ودفعهم إلى الاستسلام. ويلجأ

النظام الذي ما يزال يواصل الحرب، إلى شنّ هذه الضربات العشوائية لكي يظهر للسكان أنه لا جدوى للمقاومة ولكي يمهد الطريق إلى تفكيك بؤر المقاومة المتبقية.

- ومنذ عام 2012، تعتمد القوات المسلحة السورية الخطط التكتيكية عينها: إذ تلجأ إلى استخدام المواد السامة الكيميائية بصورة خاصة في إطار الهجمات المكثفة على المدن، على غرار ما حصل في نهاية عام 2016 عند استعادة السيطرة على مدينة حلب، حيث استخدمت ذخائر الكلور على نحو منتظم مع الأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، تمثل المناطق المستهدفة كالغوطة الشرقية أهدافاً عسكرية هامة لنظام دمشق.

### 3. لا تملك الأجهزة الأمنية الفرنسية أي معلومة من شأنها أن تدعم الفرضية التي تفيد بسعي المجموعات المسلحة في الغوطة الشرقية إلى الحصول على الأسلحة الكيميائية أو امتلاكها.

تعتقد الأجهزة الأمنية الفرنسية أن موضوع التحكّم بالصور المنتشرة بكثافة منذ يوم السبت في 7 نيسان/أبريل يفتقد للمصداقية، نظراً إلى أن المجموعات المتواجدة في الغوطة لا تملك الوسائل للقيام بعمليات اتصال واسعة النطاق.

### ثانياً- منذ شهر نيسان/أبريل 2017، استخدم النظام السوري أسلحة كيميائية ومواد سامة عدة مرات في أثناء العمليات العسكرية.

#### 1. احتفظ النظام السوري منذ عام 2013 ببرنامج كيميائي خفي.

ترى الأجهزة الأمنية الفرنسية أن سورية لم تصرح بكامل مخزونها وقدراتها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عند انضمامها المتأخر والمتحفظ إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر 2013.

فأغلقت سورية التصريح بعدد كبير من أنشطة مركز الدراسات والبحوث العلمية السورية، ولم تقبل إلا مؤخراً بالتصريح ببعض أنشطة المركز بموجب هذه الاتفاقية، دون التصريح بمجمل أنشطة هذا المركز. كما أغلقت في البداية التصريح بموقعي برزة وجمرايا اللذين صرّح بهما في عام 2018.

وترى الأجهزة الأمنية الفرنسية أن الأسئلة الأربع التي طرحتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على السلطات السورية والتي لم تحصل على إجابات بشأنها، يجب أن تلقى اهتماماً خاصاً، ولا سيما في إطار الحالات الأخيرة التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية في سورية:

- مخلفات محتملة من غاز الخردل والفلوريدات الثنائية (وهي سالف لغاز السارين)؛
- عدم التصريح بالذخائر الكيميائية من العيار الصغير التي من المحتمل أنها استخدمت عدة مرات، وخاصة في الاعتداء المرتكب في خان شيخون في نيسان/أبريل 2017؛
- علامات وجود غاز "في إيكس" والسارين في مواقع الإنتاج والتعبئة؛
- علامات وجود مواد كيميائية لم يُصرّح بها قط، ولا سيما الخردل النتروجيني واللوزيت وغاز الصومان وغاز "في إيكس".

ومنذ عام 2014، قامت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإتاحة عدة تقارير للجمهور، تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ضد المدنيين. وحققت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تسعة ادعاءات باستخدام هذه الأسلحة. وأسندت آلية

التحقيق المشتركة في تقريرها الصادرين في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2016، إلى نظام دمشق ثلاث حالات لاستخدام الكلور، وإلى تنظيم داعش حالة استخدام لغاز الخردل، ولم تُسند أي حالة لأي مجموعة من المجموعات المسلحة السورية.

## 2. حدوث سلسلة من الهجمات الكيميائية في سورية منذ 4 نيسان/أبريل 2017

أحصى تقييم وطني فرنسي نُشر في 26 نيسان/أبريل 2017 إثر الاعتداء الذي ارتكب في خان شيخون، مجمل الهجمات الكيميائية في سورية منذ عام 2012، وذكر تقدير الأجهزة الأمنية الفرنسية لاحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية. وتسبب الاعتداء المرتكب على مرحلتين في اللطامنة في 30 آذار/مارس، ثم في خان شيخون في 4 نيسان/أبريل في مقتل أكثر من ثمانين مدنياً، ورجّحت السلطات الفرنسية بشدة مسؤولية القوات المسلحة وقوى الأمن السورية عن هذا الاعتداء.

وأحصت الأجهزة الأمنية الفرنسية 44 ادعاءً باللجوء إلى استخدام أسلحة كيميائية ومواد سامة في سورية منذ 4 نيسان/أبريل 2017، أي بتاريخ الاعتداء الذي نُقذَ بغاز السارين في خان شيخون. ومن بين الادعاءات الأربعة والأربعين، تقدر الأجهزة الأمنية الفرنسية أن المعلومات التي جمعتها بشأن إحدى عشر اعتداءً تتيح افتراض أن هذه الاعتداءات نُفذت بواسطة مواد كيميائية. ويُحتمل أن يكون الكلور قد استُخدم في معظم الحالات، وتشكك الأجهزة الأمنية الفرنسية كذلك في احتمال اللجوء إلى استخدام غاز مؤثر في الأعصاب في حرستا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

ونلاحظ في هذا الإطار الزيادة الكبيرة في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية بعد وقف تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بسبب استخدام روسيا لحق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأُضحَ تزايد أعداد الاعتداءات بالكلور منذ بداية الهجوم على الغوطة الشرقية وجرى التحقق منها. فقد سبقت سلسلة من الاعتداءات اللاحقة الذي وقع في 7 نيسان/أبريل 2018 في إطار هجوم شامل (إذ نُفذت ثمانية اعتداءات بالكلور على الأقل في دوما والشيفونية وحمورية).

\*

ويجب النظر إلى هذه الوقائع في ضوء نمط استخدام الأسلحة الكيميائية الذي انتهجه النظام السوري، الموثق جيداً منذ تنفيذ الاعتداءات في الغوطة الشرقية في 21 آب/أغسطس 2013 وفي خان شيخون في 4 نيسان/أبريل 2017. وفي إطار التصعيد المستمر للعنف المنتهج ضد المدنيين في البؤر التي ترفض الخضوع لسلطة النظام، ومن خلال نكث نظام دمشق التزاماته الدولية على الرغم من التحذيرات الواضحة التي تلقاها من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يسعى نظام دمشق إلى التصعيد المحلي التكتيكي، وخاصة إلى بث الذعر لدى السكان حتى يتمكن من اجتثاث آخر قدرة على المقاومة. ونلاحظ أن جيش الإسلام قد قام، بعد اعتداءات 7 نيسان/أبريل 2018، بالتفاوض مع النظام ومع روسيا على خروجه من دوما، مما يشهد على نجاح المناورة المستخدمة.

واستناداً إلى هذا التقييم الشامل، واعتماداً على المعلومات التي جمعتها أجهزتنا الأمنية، وفي ظل غياب عينات كيميائية جرى تحليلها في مخبر أجهزتنا الأمنية في هذه المرحلة، ترى فرنسا: (1) أنه لا شك في وقوع اعتداء كيميائي على المدنيين في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، (2) وأنه لا يوجد سيناريو آخر معقول سوى أن القوى المسلحة السورية قامت بتنفيذ الاعتداء في إطار الهجوم الشامل الذي تنفذه في الغوطة الشرقية. ويُعتقد كذلك أن القوات المسلحة وقوى الأمن السورية مسؤولة عن الأعمال الأخرى التي وقعت في المنطقة في إطار الهجوم نفسه في عامي 2017 و2018. وقامت روسيا قطعاً بتقديم دعم عسكري نشط خلال عمليات استعادة الغوطة، كما أنها لطالما قدمت غطاءً سياسياً للنظام السوري فيما

يخص استخدام السلاح الكيميائي، سواء كان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من الاستنتاجات المضادة التي خلصت إليها آلية التحقيق المشتركة.

سيتم تحديث هذا التقييم الوطني في كلّ مرة يتم فيها الحصول على معلومات جديدة.

صور جُمعت محليًا في 7 نيسان/أبريل 2018 من إحدى المصادر ونُشرت على الإنترنت أيضًا.

